# تعقيب على بحث:

# كاد عند القدامى والمحدثين

# دراسة في الأحكام والدلالة

كتبه

أبو أوس إبراهيم الشمسان

الأستاذ في قسم اللغة العربية

كلية الآداب-جامعة الملك سعود

اشتملت مجلة الدراسات اللغوية مجلدها التاسع العدد الرابع منه على بحث قيم كتبه زميلنا وصديقنا الأخ الدكتور محمد بن عمار درين، وهو من الباحثين الجادين المتفهمين لأغراض البحث العلمي، ولعل تطرقه لموضوع كاد هو دليل على إحساسه مدى حاجتها إلى مزيد من الدرس، وهو أمر جعل زميلنا محمد الباتل الحربي يعالجه في بحث قيم، وهو (كاد واتصال خبرها بأن في التراث، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب(١)، مج٧، عام ١٩٩٥م. وقد عني الحربي بمعنى كاد وربطه بالاستعمال الدارج اليوم (كوده) و(كايد). ويغلب على ظني أن أخانا درين لم يقف عليه.

يبدأ الأخ درين (ص٨) ببيان تصنيف (كاد) في الكلم، فبين أن قسمة القدماء للكلم ثلاثية (اسم/ فعل/ حرف)، وعرض لموقف المحدثين من هذه القسمة ناقدين ومحاولين وضع أسس جديدة. وكنت قد شهدت مؤتمر تقاليد الاختلاف في الثقافة العربية (٣٠مارس-١ إبريل ٢٠٠٢م) في جامعة الكويت وهناك سمعت بحث حسن حمزة من جامعة لوميير/ ليون٢ فرنسا، وعنوانه (الخلاف النحوي ووحدة النظرية العربية) وكان مما قاله -وهذا لا يظهر في كتاب المؤتمر- أن التقسيم النحوي القديم هو ثلاثي في جذوره ولكنه متفرع كما يتبين من عمل النحويين فالاسم له فروع منها اسم الجنس والصفة والعلم والمصدر والموصول والإشارة والاستفهام والظرف والأفعال تتفرع فمنها المتعدي واللازم ومنها الصحيح والمعتل ومنها الجامد والمتصرف والحروف تتفرع إلى حروف جر وحروف جزم وحروف نفي وحروف استفهام إلخ. وهذه القسمة الشجرية تتفوق على القسمة الحديثة إذ هي تربط الفروع بأصل كبير عام أما القسمة الحديثة فهي تجعل أقسام الكلم متناظرة ولذلك اختلف المحدثون في أقسامهم وأما القدماء فقد اتفقوا لأنهم أحسنوا التقسيم.

وأورد أخي درين في ( ص١٠ ) خلاف النحويين في دلالة النواسخ الفعلية على الزمن وحده أو على الزمن والحدث كغيرها من الأفعال مثل ( ضرب ) وذكر محاولة ابن مالك ردّ القول بخلو الناسخ من الحدث. ثم قال "ومع أنه لا مشاحة في الاصطلاح، فإنه لا مانع من تمييز هذه الكلمات- ومنها كاد- عن تلك الأفعال المعتادة، مع تفهم دواعي مسلك السابقين". وأقول إنه من المهم هنا أن يتضح أنه لا تناقض بين كون النواسخ من الأفعال قبل النسخ، وكونها متى دخلت على الجملة الاسمية فقدت دلالتها على الفعلية المقتضية للفاعل فعبر بها عن علاقة طرفي الإسناد، فمنها ما يدل على الارتباط الزمني ومنها ما يدل على الصيرورة ومنها ما يدل على الاستمرار، وهو ما يسمى بالدلالة الوظيفية(١)، ولذلك ليست القضية خلافًا في الاصطلاح بل خلاف في المفاهيم، وقد أحسن النحويون بتمييزهم هذه الأفعال النواسخ عن غيرها من الأفعال؛ فهي وإن تقدمت الجملة الاسمية لا تغيرها عن اسميتها؛ لأن السمة الفعلية في هذه الأفعال غير مقصودة بل المقصود ما بين طرفي الإسناد في الجملة الاسمية، وما هذه الأفعال إلا عنصر مساعد مغير للعلاقة السابقة. ولعل أخي درين حين أشار إلى المصطلح أراد أنه لا مشكلة في تسمية الأفعال النواسخ بالأدوات، فإن يكن هذا فهو قول صحيح لأن الأداة عنصر من عناصر الجملة لا يكتسب معناه إلا في تركيبها لأنه معنى وظيفي متصل بعلاقات عناصر الجملة الأخرى. والأدوات قد تكون من الأسماء أو الأفعال أو الحروف.

وعرض الباحث لإعمال كاد فذكر طرفًا من أقوال القدماء دون استقصاء، لأنه اقتصر على ما ذكره ابن مالك وحده، ولذلك لم يذكر سوى نمطين من تراكيبها وهما أن يكون خبرها فعلاً أو فعلاً مسبوقًا بأن، ولعل جوانب الخلاف تتضح في نص الشاطبي، قال: "والمسألة مختلف فيها على أقوال ثلاثة:

(١) وسمية المنصور، كان وأخواتها من المعجمية إلى الوظيفية، مقاربات في اللغة والأدب [ ١ ]، جمعية اللهجات والتراث الشعبي بجامعة الملك سعود، ٢٠٠٧م، ص ٢٤٧-٢٩٢.

أحدها: هذا [أي ما قرره ابن مالك من كونها ناسخة مثل كان]، فإذا جاء الخبر دون (أنْ) فظاهر، وإن جاء بـ(أنْ) فليس الفعل معها بتأويل المصدر بل دخلت دالة على التراخي والاستقبال خاصة. هذا في (عسى)، وأما في (كاد) فتشبيهًا بعسى، ودخولها فيهما كدخولها مع (لعلّ) في قولهم: لعلّ زيداً أن يقوم. فـ(أن يقوم) هنا ليس في معنى المصدر، ولا يتصور ذلك فيه، قال العديل بن الفرخ:

لَعلَّ الّذِي قادَ النوى أنْ يَرُدَّها إلينا، وَقَدْ يُدْنِي البَعِيد مِن البُعْدِ

وقال متمّم بن نويرة:

لعلَّكَ يومًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عليْكَ من اللائي يَدَعْنَكَ أجْدَعا

فلا يمكن هنا أن يقال: إلا أن (يردها) و(تلم) هو الخبر وأن غير معتبرة في معنى المصدرية فكذلك هي في عسى زيد أن يقوم وكاد أن يخرج.

والدليل على صحة هذا القصد أنهم لما أتوا بالاسم الصريح لم يأتوا به مصْدراً وإنما أتوا به اسم فاعل نحو: إني عسيت صائمًا.

وأما (عسى الغوير أبؤسا) فعلى حذف المضاف كما تقدم [أي: ذا أبؤس] ويمكن أن يكون أن المصدرية لكن تكون مع ما بعدها (بدلا من الاسم إذ القائل عسى زيد أن يقوم في قوة عسى أن يقوم زيد وإلى هذا ذهب في الشرح [شرح التسهيل]. وهذا المذهب ذهب إليه ابن عصفور وابن الضائع.

والقول الثاني: أن كاد وعسى ليسا من نواسخ الابتداء على الإطلاق. أما عسى فذلك فيها ظاهر لغلبة (أنْ) على ما جعل خبراً لها وأن مصدرية وتقدير المصدر لا يصح فإن قلت: عسى أن يقوم زيد، فهو أوضح في خروجه عن النواسخ إذ لا خبر لها وأما (عسى زيد يقوم) و(عسى الغوير أبؤسا) فنادر لا حكم له على أن أبؤسًا ليس بمعارض لأنه مصدر وأما كاد فإن قولهم:

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أن يَمْصَحا

يدل على أنه غير ناسخ لأنه هنا قد استغنى عن الخبر إذ قوله (أن يمصحا) لا يصح وقوعه خبرًا، فبقيت كاد بلا خبر فلو كان مثل كان للزمه ولم يفارقه. وهذا مذهب الفارسي صرح به في التذكرة ويظهر منه في الإيضاح(١).

والقول الثالث للجمهور: التفرقة فإذا وقع الخبر بعدهما مصرحًا به كقوله (وما كدت آيبًا) و(إني عسيت صائما) فمن باب كان وكذلك إذا وقع بعدهما الفعل دون (أنْ) نحو:

عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيمُ

(وكاد زيد يقوم). وأما إذا وقع بعدهما (أنْ) فهما خارجان عن باب النواسخ وداخلان في حكم ما يرفع الفاعل وينصب المفعول من الأفعال وهو ظاهر كلام سيبويه ونص المبرد وغيره"(٢).

ثم انتقل لرأي مهدي المخزومي الذي رأى أنه مأخوذ بفكرة إبراهيم مصطفى وهي هدم نظرية العامل، وليس الأمر كذلك في نظري فعلى الرغم من قول مهدي المخزومي لا أراه خرج عنها بل حاول أن يغير في بعض التفاصيل متأثرًا بالوصفيين وبدرسه للمدرسة الكوفية، ولذلك يرى الاسم بعد كاد فاعلاً للفعل بعده. إذن ليست المشكلة في العامل ولكن في تفاصيل أحكام العامل.

والذي أراه أنّ كاد تختلف عن (كان) الناسخة فهي غير ناسخة مثلها، ولعل المتأمل للجملة التي تتصدرها (كاد) لا يرى أثرًا ظاهرًا للنسخ ظهوره مع (كان وأخواتها). ولعل هذا يجد مزيد بيان عند تأمل أنماط جملة (كاد) الآتية.

**أنماط جملة كاد:**

تأتي جمل (كاد) على الأنماط الآتية:

(١) أبوعلي الفارسي، الإيضاح، ص ٧٥-٨٠.

(٢) أبوإسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: إبراهيم البنا (جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ٢٠٠٧م) ٢: ٢٦٣- ٢٦٦.

١- ( فعل + اسم + فعل ) : كاد الجدار يسقط

٢- ( فعل + اسم + أنْ + فعل ) : كاد الجدار أن يسقط

٣- ( اسم + فعل + أنْ + فعل ) : الجدار كاد أن يسقط

٤- ( فعل + فعل + اسم ) : كاد يسقط الجدار

٥- ( اسم + فعل + فعل ) : الجدار كاد يسقط

٦- ( فعل + اسم + اسم ) كاد الجدار ساقطًا . ( الأصل المتروك )

شرح الأنماط ومناقشتها :

النمط الأول : كاد + اسم + فعل مثل : كاد الجدار يسقط

وهذا الذي ذكره ابن مالك في ألفيته، قال :

ككان كاد وعسى لكن ندر غيـر مضارع لهـذين خبَر

وكونـه بدون أن بعد عسى نزر، وكاد؛ الأمر فيه عكسا

قال الشاطبي : "وهذا الكلام صريح في أن كاد وعسى من نواسخ الابتداء على الإطلاق لأنه قال ( ككان كاد وعسى ) إلى آخره"(١) .

وواضح أن ابن مالك لا يلتفت إلى الأنماط الأخرى، واكتفى بمشابهة شكلية بين هذا النمط وأحد أنماط الإخبار عن كان، على ما بينهما من اختلاف أشار إليه ابن هشام، قال : "تقول : كاد زيد يموت، ولا تقول : يموت أبوه" . ومعنى هذا أن فاعل الفعلين ( كاد / يموت ) هو واحد، وهذا يبين ما بينهما من تركّب قويّ . ولعل الذي دعا إلى عد الاسم المرفوع بعد كاد اسمًا لها لا فاعلاً للفعل بعده هو منع تقديم الفاعل على فعله عند البصريين .

وتختل هذه المشابهة المقررة في النمط الأول حين ننتقل إلى النمط الثاني .

---

( ١ ) أبوإسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ( ط١، جامعة أم القرى / مكة المكرمة، ٢٠٠٧م )، ٢ : ٢٦٣ .

النمط الثاني: (كاد + اسم + أن + فعل) مثل: كاد الجدار أن يسقط

نجد أن (كاد) خالفت (كان) في مجيء (أنْ) في خبرها، ومن أجل ذلك حاول النحويون وصف هذا بالقلة أو الضرورة، يقول سيبويه: "وأمّا كادَ فإنَّهم لا يَذكرون فيها أنْ"(١)، وقال: "ويُضطرُّ الشاعرُ فيقول: كِدتُ أنْ...وكِدتُ أنْ أفعلَ لا يجوز إلا في شعر"(٢). ومن ذلك ما نقله البغدادي، قال: "قال علي بن حمزة البصري فيما كتبه على نوادر أبي عمرو الشيبانيّ: وكان أبو عمرو والأصمعيّ يقولان: لا يقول عربي: كاد أنْ، وإنما يقولون: كاد يفعل. وهذا مذهب جماعة النحويين، والجماعة مخطئون، وقد جاء في الشعر الفصيح منه ما في بعضه مَقنع. فمن ذلك ... وقال ذو الرُّمَّة:

وجدت فؤادي كاد أن يستخفَّه رجيعُ الهوى من بعضِ ما يتذكرُ"(٣).

وعلق البغدادي على ما سبق بقوله "أقول مرادهما بقولهما: لا يقول عربي كاد أن: أنه لا يقول ذلك في الكلام، وأما الشعر فهو محل الضرورة. فلا خطأ في قولهما"(٤).

وقد أورد محمد الباتل أقوال النحويين في هذا واستعرض الشواهد من القرآن والأحاديث (١٧ حديثًا) والنثر(٨ نصوص/ ١١نصًّا من نثر المولدين) والشعر (٧شواهد/ ١٧شاهداً من شعر المولدين)، وانتهى إلى أنّ اقتران خبرها بأنْ قليل نادر وهذا الاقتران ليس أصلاً فيها بل حملت على (عسى) وتدل الشواهد على أن الاقتران ليس للضرورة(٥).

(١) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ٣: ١٥٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٢.

(٣) البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ٩: ٣٤٩-٣٥٠.

(٤) البنغدادي، خزانة الأدب، ٩: ٣٥٠.

(٥) محمد الباتل الحربي، (كاد واتصال خبرها بأن في التراث، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب (١)، مج٧، عام ١٩٩٥م، ص ٣١-٣٦.

واختلف موقف النحويين في هذا النمط فهذا ابن الناظم أول شراح الألفية ينفي النسخ عنها، قال: "الحق أن أفعال المقاربة ملحقة بكان إذا لم يقترن الفعل بعدها بأنْ، أما إذا اقترن بها فلا"(١).

واختلفوا في إعراب الفعل المقترن بأنْ والفعل، فأعربه الكوفيون بدلاً، قال السيوطي شارحًا قول الكوفيين: "فالمعنى في كاد أو عسى زيد أن يقوم: قرُب قيام زيد، فقدم الاسم وأخر المصدر"(٢). كأن التركيب: كاد زيد قيامه، فهو بدل اشتمال. وأما المبرد فأعربه مفعولاً به، قال السيوطي: "وزعم المبرد أنه مفعول به؛ لأنها في معنى قارب زيد هذا الفعل، وحذرًا من الإخبار بالمصدر عن الجثة"(٣)، ومنهم من أعربه منصوبًا على نزع الخافض؛ لأنه يسقط كثيرًا مع (أنْ)(٤).

أما الذين أرادوا ردّ هذا النمط إلى الأول فذهبوا إلى أنّ (أنْ) لا تؤول بالمصدر والغرض منها الدلالة على الاستقبال والتراخي(٥). ومنهم من عدّ (أنْ) زائدة، قال ابن عصفور: "ومن ذلك عند بعض النحويين دخول أن في خبر كاد، نحو قول رؤبة:

قد كاد من طول البلى أن يمصحا(٦)

وقول الآخر: الخفيف

كادَتِ النَّفْسُ أن تَفيظَ عَلَيْهِ ... إِذْ ثَوى حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرودِ

(١) ابن الناظم، شرح الألفية، ص ٥٩.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ١: ٤١٦.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ١: ٤١٦.

(٤) السيوطي، همع الهوامع ١: ٤١٦.

(٥) السيوطي، همع الهوامع ١: ٤١٦.

(٦) جاء في المحكم: "مَصَحَ الكتاب يَمْصَحُ مُصُوحا: درس أو قارب ذلك. ومَصَحَت الدار: عفت. ومصَحَ الضرع يَمْصَحُ مُصُوحا: غرز وذهب لبنه. ومصَحَ بالشيء يَمْصَحُ مَصْحا ومُصوحا، ذهب، قال ذو الرمة:

بتَيْهاءَ مِقْفارٍ يكادُ ارتكاضُها ... بآلِ الضحى والهجْرِ بالطَّرْفِ يَمْصَحُ

ومَصَحَ الله ما بك مَصْحا ومصَّحَه: أذهبه. ومَصَحَ الزهر يَمْصَحُ مُصُوحا، ولى لونه".

والصحيح أن دخولها في خبر كاد ضرورة، إلا أنها ليست مع ذلك بزائدة، لعملها النصب، والزائدة لا تعمل، بل هي مع الفعل الذي نصبته بتأويل مصدر، وذلك المصدر في موضع خبر كاد، على حد قولهم: زيد إقبال وإدبار"(١).

وأما ابن مالك الذي وافق الكوفيين في عد (أنْ والفعل) بدلاً من المرفوع فقد أول ذلك بأنه سدّ مسدّ الجزءين(٢).

ولما كانت هذه الأقوال غير مقنعة علق صاحب البسيط بقوله: "وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع أنها لا تسوغ في جميعها"(٣).

النمط الثالث :اسم + كاد + أن + فعل، مثل: الجدارُ كاد أن يسقط

ولا فرق بين هذا النمط وسابقه سوى أن الاسم (الجدار) تصدر الجملة ومن أجل ذلك فإنهم يضمرون بعد كاد ما يعود إلى الاسم المتقدم، وما أثير من اختلاف حول (كاد) من حيث كونها ناسخة أو غيرَ ناسخة يقال في هذا النمط.

النمط الرابع: كاد + فعل + اسم، مثل: كاد يسقط الجدار

قال المبرد: "ولا يلي فعل فعلاً لأنه لا يعمل فيه؛ فأما (كان يقوم زيدٌ)، و﴿كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُم﴾ [التوبة- ١١٧] ففي كان وكاد فاعلان مكنيان"(٤).

وقال الزجاجي: ومنه ﴿من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم﴾ ففي كاد فاعل مضمر ولولا ذلك لم يكن فعلا(٥).

وجاء ديوان الحماسة:

حضأت له ناري فأبصر ضوءها ... وما كاد لولا حضأة النار يبصر

(١) ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد (ط١، دار الأندلس/القاهرة، ١٩٨٠م) ص٦٠-٦١.

(٢) السيوطي، همع الهوامع ١: ٤١٦.

(٣) السيوطي، همع الهوامع ١: ٤١٦.

(٤) محمد بن يزيد المبرد، الكامل، تحقيق: محمد الدالي، ص٤٤١.

(٥) الزجاجي، أخبار الزجاجي، ؟

قال المرزوقي: "وفصل بين كاد وخبره بقوله لولا حضأة النار، وفي كاد ضمير المستنبِح، لولا ذلك لما جاز أن يقال: زيد كاد يخرج، لأن الفعل لا يلي الفعل"(١).

النمط الخامس: اسم + كاد + فعل، مثل: الجدار كاد يسقط

يثير هذا النمط إشكالا هو دخول الفعل على الفعل وهذا من الأمور المدفوعة عندهم كما نجد في الخزانة "وفيه أيضًا دخول فعل على فعل"(٢). ولذلك لا بد من إضمار ضمير يعود على الاسم المتقدم إذ المتقدم معرب عندهم مبتدأ وإن كان فاعلاً في المعنى. ولّما كان دخول الفعل على الفعل ممتنعًا كان يجب أن يضمر ضمير بعد كاد وبعد (يسقط)، كما مرّ في النمط السابق نص إضمار المبرد بعد (كاد) التي وليها الفعل، وأما الإضمار بعد الفعل (يسقط) فلأنه فعل يقتضي الفاعل، وأما كاد فلأنهم يعدونها ناسخة ذات اسم وخبر.

ولست أرى ذلك لازمًا إن نحن رغبنا عن عدها ناسخة وعددناها فعلا مساعداً لا يقتضي فاعلا وحده بل هو متركب مع الفعل بعده (كاد يفعل)؛ ولذلك دخل عليه دون أن يشكل في المعنى أو يفسد اللفظ.

النمط السادس: كاد + اسم + اسم، مثل: كاد الجدار ساقطًا.

هذا نمط غير مستعمل، وهو ما يسمى عندهم بالأصل المتروك، ويكتسب أهميته أنه هو المعتمد عليه في عدّ (كاد) وأخواتها ناسخة، ولولا هذا الأصل ما كان من علة للقول بأنها ناسخة، قال الزمخشري يبين أمر العدول عن هذا الأصل: "وقولهم كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل، الأصل فيه أن يقال قائمًا وضاربًا وآكلاً، ولكن عدل عن الاسم إلى الفعل لغرض وقد استعمل الأصل فيمن روى بيت الحماسة:

(١) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ٧٢٤.

(٢) البغدادي؛ خزانة الأدب، ١٠: ٢٣٠.

فأبت إلى فهم وما كدت آيبًا"(١).

وقد دافع ابن جني عن هذا الأصل المتروك فقال في إعراب الحماسة: "استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرعٌ، وذلك أن قولك: كدت أقوم، أصله كدت قائمًا، ولذلك ارتفع المضارع، أي: لوقوعه موقع الاسم، فأخرجه على أصله المرفوض، كما يضطر الشاعر إلى مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع، نحو صرف ما لا ينصرف، وإظهار التضعيف، وتصحيح المعتل، وما جرى مجرى ذلك.

ونحوٌ من ذلك ما جاء عنهم من استعمال خبر عسى على أصله:

أكثرت في العذل ملحًا دائما

لا تكثرن إني عسيت صائما

وهذه هي الرواية الصحيحة في هذا البيت، أعني قوله وما كدت آيبًا. وكذلك وجدتها في شعر هذا الرجل بالخط القديم، وهو عتيدٌ عندي إلى الآن. والمعنى عليه البتة. ألا ترى أن معناه فأبت وما كدت أؤوب، كقولك: سلمت وما كدت أسلم. وكذلك كل ما يلي هذا الحرف من قبله ومن بعده يدل على ما قلنا. وأكثر الناس يروي: ولم أك آئبًا، ومنهم من يروي: وما كنت آئبا. والصواب الرواية الأولى، إذ لا معنى هنا لقولك: وما كنت، ولا لـ(لم أك). وهذا واضحٌ"(٢).

وقال مثله في الخصائص في باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس قال: "وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ، كاستغنائهم بقولهم: ما أجود جوابه عن قولهم: ما أجوبه. أو لأن قياسًا آخر عارضه، فعاق عن استعمالهم إياه، كاستغنائهم بكاد زيد يقوم عن قولهم: كاد زيد قائمًا، أو قيامًا.

(١) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب (ط٢، دار الجيل/ بيروت، د.ت.) ص٢٤٥.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ٨: ٣٧٤-٣٧٥.

وربما خرج ذلك في كلامهم.

قال تأبط شرًا:

فأبت إلى فهم وما كدت آئبًا

هكذا صحة رواية هذا البيت. وكذلك هو في شعره. فأما رواية من لا يضبطه: وما كنت آئبًا، ولم أك آئبًا فلبعده عن ضبطه. ويؤكد ما رويناه نحن مع وجوده في الديوان، أن المعنى عليه. ألا ترى أن معناه فأبت وما كدت أؤوب. فأما ما كنت فلا وجه لها في هذا الموضع"(١).

وقد أورد ابن عصفور هذا البيت في كتاب الضرائر، قال: "ومنه وضع الاسم موضع الفعل الواقع في موضع خبر كاد، وموضع أن والفعل الواقع في موضع خبر عسى، نحو قول تأبط شرًا:

فأبت إلى فهمٍ وما كدت آئبًا ..... البيت

وقول الآخر:

لا تكثرن إني عسيت صائما

كان الوجه أن يقول: وما كدت أؤوب وإني عسيت أن أصوم"(٢).

وعلى الرغم من دفاع ابن جني نرى أن تصحيح هذا الاستعمال أمر احتمالي لورود الرواية التي طعن في صحتها ابن جني، جاء في (شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري):

فَأُبْتُ إِلى فَهْمٍ وَلَمْ أَكُ آيِبًا وكَمْ مِثْلِها لاقَيْتُها وهْيَ تَصْفِرُ

وقال: "وقوله (وما كُنْتُ آيِبًا) [هكذا]، أي ما كنت في حالة مَنْ يؤُوب حين أُحِيط بي لولا تحيُّلي ونظري في الخَلاصِ والإياب. ويُرْوَى (ولَمْ آلُ آيِبًا) ومعناه لم

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ٨: ٣٧٥.

(٢) ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد (ط١، دار الأندلس/ القاهرة، ١٩٨٠م) ص٢٦٥-٢٦٦.

أَزلْ"(١). ومثل هذا جاء في شرح أبيات الحماسة(٢). وقال المرزوقي في (شرح ديوان الحماسة): "يقول: رجعت إلى قبيلتي فهم، وكدت لا أؤوب، لأني شافهت التلف. ويجوز أن يريد: ولم أك آيبًا في تقديرهم وظنهم. واختار بعضهم أن يروي: فأبت إلى فهم وما كدت آيبًا وقال: كذا وجدته في أصل شعره. قال: ومثله في أنه رد إلى الأصل ووضع اسم الفاعل موضع الفعل قول الآخر:

أكثرت في العذل ملحًا دائمًا ... لا تكثرن إني عسيت صائما

والمثل السائر: عسى الغوير أبؤسا. ولا أدري لم اختار هذه الرواية؟ ألأن فيها ما هو مرفوضٌ في الاستعمال شاذٌ، أم لأنه غلب في نفسه أن الشاعر كذا قاله في الأصل؟ وكلاهما لا يوجب الاختيار. على أني نظرت فوجدت أبا تمام قد غير كثيرًا من ألفاظ البيوت التي اشتمل عليها هذا الكتاب، ولعله لو أنشر الله الشعراء الذين قالوها لتبعوه وسلّموا له"(٣).

ولو كان هذا الأصل المتروك صحيحًا ما جعل ابن عصفور ظهوره في شعر تأبط شرًّا من الضرورة.

(١) الأعلم الشنتمري، شرح حماسة أبي تمام، تحقيق: علي المفضل حمودان (دار الفكر المعاصر/ بيروت، ١٩٩٢م)، ١: ٢١٢-٢١٣.

(٢) أبوعبدالله النمري، كتاب معاني أبيات الحماسة، تحقيق: عبدالله عبدالرحيم عسيلان (ط١، مطبعة المدني/ القاهرة، ١٩٨٣م) ص ٢٥٨.

(٣) أبوعلي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ص ٣٠.